

Distr.: General  
7 May 2010  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت\*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

### رسالة مؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طيه التقرير الوطني للبرتغال المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة المقدم لأغراض الاستعراض الوزاري السنوي الذي سيعقد خلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٠ (انظر المرفق). وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق المجلس في إطار البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) خوسي فيليب موريس كابرال  
السفير الممثل الدائم



## مرفق الرسالة المؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة

### الاستعراض الوزاري السنوي

### التقرير الطوعي الوطني للبرتغال

موجز

السياسات الإنمائية جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية البرتغالية. ووزارة الخارجية هي التي تصوغ هذه السياسات وتنفذها وذلك في إطار التعاون الوثيق مع سائر الوزارات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

وتقع الأهداف والغايات المنصوص عليها في إعلان الألفية في صميم الاستراتيجية الإنمائية البرتغالية. وفي هذا الصدد، اعتمدت البرتغال بوضوح رؤية متكاملة وواسعة النطاق للتنمية، مما يتطلب مضاعفة جهود التنسيق على الصعيد الوطني، وكذلك مع البلدان الشريكة ومع الجهات المانحة الأخرى، لتقديم معونة أكثر كفاءة ولمساعدة شركائنا من البلدان على تسريع وتيرة تقدمها نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ويعرض الجزء الأول من هذا التقرير الخطوط العريضة للجهود التي تبذلها حكومة البرتغال لتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الوطنية. ويبين هذا الجزء الأولويات الرئيسية والمستفيدين الرئيسيين من التعاون الإنمائي البرتغالي، ويصف الإطار المؤسسي القائم ويشرح باستفاضة المبادئ المتصلة باتساق السياسات وفعالية المعونة وكذلك أهمية إقامة شراكات مع المجتمع المدني عموماً وتعزيز هذه الشراكات.

أما الجزء الثاني من التقرير، فيتناول الموضوع الذي يجري التركيز عليه بشكل خاص خلال الاستعراض الوزاري السنوي لهذا العام: أي تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويضم فرعاً عن السياسات والأنشطة العامة في مجال المساواة بين الجنسين، ثم يعرض تحليلاً للمنظور الجنساني في إطار التعاون الإنمائي الوطني.

وعلى الصعيد الوطني، تعمل حكومة البرتغال بمهمة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتعيين وزير دولة لشؤون المساواة في الحكومة الجديدة عقب

الانتخابات التشريعية التي جرت في أيلول/سبتمبر الماضي يبرهن بوضوح على الاهتمام السياسي الذي توليه حكومة البرتغال لمسألة المساواة بين الجنسين. وتتضح هذه الإرادة السياسية القوية أيضا من خلال زيادة الدعم المالي والموارد البشرية المكرّسة للمسائل الجنسانية وكذلك من خلال اعتماد تشريعات وخطط عمل خاصة بها. وقد خُصّصت استثمارات كبيرة للموارد البشرية والمالية للجنة الوطنية من أجل المواطنة والمساواة بين الجنسين (تقع هذه المؤسسة الوطنية تحت رئاسة مجلس الوزراء)، وزيدت الميزانية المخصصة للسياسات الهادفة لتعزيز المساواة بين الجنسين بشكل ملحوظ خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٣ لتبلغ ٨٣ مليون يورو. وإضافة إلى ذلك، اعتُمدت منذ عام ٢٠٠٧ خمس خطط عمل وطنية جديدة لها تأثير على المساواة بين الجنسين وهي: الخطة الوطنية الثالثة من أجل المساواة؛ والخطة الوطنية الثالثة لمكافحة العنف الأسري؛ والخطة الوطنية الأولى لمكافحة الاتجار بالبشر؛ وخطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ وبرنامج العمل للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

وفضلا عن ذلك، يمثل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هدفا ومبدأ توجيهيا تتبعه استراتيجياتنا الإنمائية الوطنية. ونحن ندرك أنه لا يمكن إحراز تقدم نحو تحقيق جميع الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية دون تخصيص استثمارات هامة في مجال تمكين المرأة. وفي جميع أنحاء العالم، تتحمل النساء في الكثير من الأحيان عبء تلبية احتياجات أسرهن من الغذاء والماء، وهن مسؤولات عن اتخاذ قرارات تؤثر على النشاط الاقتصادي، بما في ذلك الخيارات المتعلقة باستثمارات أسرهن. ولهذا، سيكون من الصعب إحراز تقدم على مستوى الحد من الفقر والقضاء على الجوع دون إحراز تقدم كبير على مستوى النهوض بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة وتعزيز حقوقها. وهناك وعي متزايد بالدور الذي تضطلع به النساء في التصدي للأزمات بفعالية وكذلك في المسار نحو تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة.

ويعترف التعاون الإنمائي البرتغالي بهذا التوجه، ويشير الجزء الأخير من هذا التقرير إلى بعض المبادرات الملموسة المتصلة بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التي تم تنفيذها بنجاح في القطاعات الرئيسية مثل الصحة والتعليم وفي مجال التمكين الاقتصادي. وتلتزم البرتغال التزاما تاما بترسيخ هذا النهج في عملها في مجال التعاون الإنمائي، كما يبرهن على ذلك بوضوح التنقيح الحالي للاستراتيجية الوطنية للتعاون الإنمائي بشأن المسائل الجنسانية وكذلك زيادة التركيز على هذه المسألة في الحوارات السياسية مع البلدان الشريكة، بما في ذلك إعداد برامج التعاون الإرشادية الثنائية ومتابعتها.

## المحتويات

### الصفحة

|         |                                                                                                        |    |
|---------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------|----|
| أولا -  | الجهود التي تبذلها حكومة البرتغال لتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الوطنية . . . . .           | ٥  |
| ألف -   | إطار السياسات الإنمائية البرتغالية . . . . .                                                           | ٥  |
| باء -   | التنظيم . . . . .                                                                                      | ٥  |
| جيم -   | حجم المعونة . . . . .                                                                                  | ٦  |
| دال -   | المبادئ الإرشادية لاتساق السياسات وفعالية المعونة . . . . .                                            | ٧  |
| هاء -   | شراكات المجتمع المدني . . . . .                                                                        | ٨  |
| ثانيا - | تنفيذ الأهداف والالتزامات الإنمائية المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة | ١٠ |
| ألف -   | أوجه التنمية الوطنية . . . . .                                                                         | ١٠ |
| باء -   | المساواة بين الجنسين في مجال التعاون الإنمائي . . . . .                                                | ١٦ |
| ثالثا - | الاستنتاجات والتوقعات المستقبلية . . . . .                                                             | ١٩ |

## أولا - الجهود التي تبذلها حكومة البرتغال لتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الوطنية

### ألف - إطار السياسات الإنمائية البرتغالية

١ - السياسات الإنمائية جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية البرتغالية وهي تسير على نهج الجهود الدولية المهادنة للحد من الفقر في العالم، وتقع الأهداف والغايات المنصوص عليها في إعلان الألفية في صميم استراتيجيتها. وفي هذا الصدد، اعتمدت البرتغال رؤية متكاملة وواسعة النطاق للتنمية تتطلب مضاعفة جهود التنسيق على الصعيد الوطني، وكذلك مع البلدان الشريكة والجهات المانحة الأخرى (بشكل ثنائي ومتعدد الأطراف)، بهدف تقديم معونة أكثر كفاءة ومساعدة البلدان الشريكة على تسريع وتيرة تقدمها نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢ - وفيما يتعلق بالموقع الجغرافي، فإن المعونة البرتغالية تركز على البلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية وعلى تيمور - ليشتي. ذلك أن الروابط التاريخية والثقافية مع هذه البلدان أدت إلى نشأة إطار مؤسسي وقانوني في البلدان الشريكة شبيه بالإطار البرتغالي، ولذلك فمن الأسر عليها الاستفادة من المزايا النسبية للبرتغال مقارنة مع الجهات المانحة الأخرى - من حيث اللغة والدراية - ليس فقط جغرافيا وإنما على مستوى القطاعات أيضا. كما أن البرتغال من الجهات المانحة الدولية التي لديها أكبر تركيز جغرافي للمعونة. فقد صُممت استراتيجية التعاون الإنمائي البرتغالية بهدف تجنب تشتت الموارد وتحسين النظام المتكامل، من أجل إضفاء المزيد من العقلانية والكفاءة والفعالية على المعونة.

٣ - وفيما يتعلق بمجالات التدخل الأكثر الأهمية، فقد تم تحديد أولويات التعاون البرتغالي استنادا إلى معيارين أساسيين: (أ) احتياجات البلدان الشريكة على النحو المحدد في وثائقها المتعلقة باستراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛ (ب) القيمة المضافة الخاصة بالتعاون البرتغالي، مع مراعاة تقسيم العمل والتكامل بين الجهات المانحة. واستنادا إلى مبادئ التركيز على قطاعات معينة وتعزيز الأهداف الإنمائية للألفية، تُبذل جهود أيضا لزيادة التركيز على التعليم والصحة والتدريب المهني وبناء قدرات المؤسسات، من منظور مراعاة التنمية المستدامة والحد من الفقر.

### باء - التنظيم

٤ - تضطلع وزارة الخارجية بدور ريادي في الحكومة حيث إنها مسؤولة عن تنسيق جميع الأنشطة المتعلقة بالتخطيط لسياسات التعاون الإنمائي وصياغتها. والتعاون البرتغالي مصمم

وفقا لنموذج تنفيذ لامركزي، وتضم الجهات الفاعلة الرئيسية فيه عدة كيانات من بينها الإدارة المركزية والإدارة المحلية، بما في ذلك مجالس المدن والرابطات البلدية، ومنظمات المجتمع المدني مثل المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية، وكذلك المؤسسات والجامعات ومؤسسات البحث. وقد أنشئت وكالة التنمية البرتغالية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، لتضطلع بدور الجهاز المركزي للتعاون الإنمائي البرتغالي. وهذه الوكالة مسؤولة عن الإشراف على جميع برامج ومشاريع المعونة الإنمائية التي تمولها وتنفذها الهيئات الحكومية والكيانات العامة الأخرى وعن تنسيق هذه البرامج والمشاريع. ووكالة التنمية البرتغالية مسؤولة أيضا عن التجميع المركزي للمعلومات المتعلقة بالمشاريع التي تدعمها كيانات خاصة.

## جيم - حجم المعونة

٥ - تضع حكومة البرتغال زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية البرتغالية على قائمة الأهداف الرئيسية لتعاونها الإنمائي بهدف الوفاء بالتزاماتها الدولية في إطار الامتثال للأهداف الإنمائية للألفية من حيث حجم ونوعية مساعدتها الإنمائية الرسمية.

٦ - ونظرا للمتطلبات التي فرضتها الجهود المبذولة لتقليص العجز في الميزانية (وفقا لميثاق الاستقرار والنمو للاتحاد الأوروبي) والآثار المترتبة عن الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، واجهت البرتغال بعض الصعوبات في الامتثال للأهداف المتفق عليها دوليا بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي سنة ٢٠٠٦، بلغت نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي التي تقدمها البرتغال ٠,٢١ في المائة، وارتفعت لتبلغ ٠,٢٧ في المائة في سنة ٢٠٠٨. وبين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨، شهد مجموع التدفقات الرسمية والتدفقات التي يساهم بها القطاع الخاص عدة تقلبات تُعزى أساسا إلى تفاوتات في مستوى الاستثمار المباشر الأجنبي وفي اعتمادات التصدير. وفي مواجهة هذا السيناريو، وضعت البرتغال جدولاً زمنياً جديداً لزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية لكي تبلغ نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي ٠,٧ في المائة في عام ٢٠١٥، وهي النسبة المطلوبة.

٧ - والمساعدة الإنمائية الرسمية للبرتغال موجهة أساسا إلى البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، وتقع جميعها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (أنغولا، والرأس الأخضر، وغينيا - بيساو، وسان تومي وبرينسيبي، وموزامبيق)، وكذلك تيمور - ليشتي. ووفقا لتصنيف الأمم المتحدة تُعتبر خمسة من البلدان الستة ذات الأولوية في التعاون البرتغالي من أقل البلدان نمواً باستثناء الرأس الأخضر حيث إنه كان ثاني بلد من هذه الفئة يلتحق بمركز البلدان ذات الدخل المتوسط سنة ٢٠٠٨. وعموماً، تلقت هذه المجموعة الجغرافية ما يناهز ٦٠ في المائة من

مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ (بما معدله حوالي ١٢٤ مليون يورو).

٨ - وتسعى البرتغال لمواءمة مشاركتها في الدوائر المتعددة الأطراف مع أولوياتها في مجال سياستها الخارجية وتعاونها الثنائي: (أ) التركيز على أفريقيا ولا سيما على أقل البلدان نموا والدول الضعيفة؛ (ب) دعم إحلال الاستقرار والانتقال إلى مرحلة التنمية؛ (ج) مواءمة واتساق برامجها مع السياسات والاستراتيجيات الوطنية للبلدان الشريكة بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ (د) تعزيز موقف البلدان الشريكة في صفوف المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، تشجع وكالة التنمية البرتغالية أيضا التكامل بين الأنشطة الثنائية والمتعددة الأطراف، عن طريق إقامة شراكات فعالة مع عدة مؤسسات إنمائية متعددة الأطراف، بما في ذلك في إطار التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تيمور - ليشتي ومع صندوق الأمم المتحدة للسكان في غينيا - بيساو (نشاط في مجال التوليد ورعاية حديثي الولادة في الحالات الطارئة).

## دال - المبادئ الإرشادية لاتساق السياسات وفعالية المعونة

٩ - يستلزم السعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تعزيز اتساق السياسات الوطنية والدولية، مع السياسات الإنمائية في مجالات مختلفة. ومن الضروري الحرص على عدم إهمال أهداف إنمائية عند صياغة سياسات أخرى من شأنها التأثير على البلدان النامية، بما معناه بصورة مسلم بها أن تحقيق الأهداف الإنمائية لا يعتمد على السياسات والأنشطة التعاونية فحسب، بل يعتمد أيضاً على التأثير الذي يمكن أن يلحق بالبلدان النامية نتيجة اتخاذ قرارات في مجالات سياسية أخرى.

١٠ - وتبدي البرتغال اهتماماً متزايداً بشأن اتساق السياسات لأغراض التنمية بوصفه أداة هامة لتحقيق فعالية المعونة وكفاءتها، حيث بدأت تدريجياً تراعي هذا الموضوع لدى صياغة سياساتها العامة، بما يضمن تحقيق الاتساق لأغراض التنمية بين السياسات الوطنية والدولية. وتعميم الأهداف الإنمائية للألفية في وثائق الاستراتيجية الوطنية مثال جيد على انتهاج هذه السياسة. وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز اتساق السياسات لأغراض التنمية، تحظى صكوك معينة بأهمية خاصة تتعلق بأنشطة خارجية تضطلع بها البرتغال في مجالات تُعتبر استراتيجية، من المنظور السياسي - الدبلوماسي ومنظور التعاون الإنمائي، مثل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وخطة إدماج المهاجرين، والخطة الوطنية للمساواة.

١١ - وعلى الصعيد الدولي، تؤيد البرتغال وتعزز الالتزامات الدولية المتعلقة باتساق السياسات لأغراض التنمية في منتديات مختلفة، وبخاصة في إطار الاتحاد الأوروبي، ومنظمة

التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأمم المتحدة. والشاغل الآخر المتعلق بهذا الموضوع هو تعزيز الاتساق مع السياسات الإنمائية للبلدان الشريكة. فالبرتغال تطبق مع شركائها استراتيجيات برنامجية متعددة السنوات قائمة على البلدان - بما يتماشى مع الأطر الزمنية الواردة في ورقات استراتيجية الحد من الفقر المقدمة من البلدان الشريكة - التي تمثل الوثائق الإرشادية الوحيدة التي يجري التعاون الثنائي في إطارها. وأحد أهداف هذه البرامج المتعددة السنوات هو أن يصبح في الإمكان تقديم معلومات إلى البلدان الشريكة عن التمويل المتوقع لمشاريع جرى التفاوض بشأنها مسبقاً، بحيث يمكن إدراج هذه المبالغ في الميزانية الحكومية لكل منها.

١٢ - وأخيراً، فإن اتساق السياسات أداة رئيسية لتحقيق فعالية المعونة، تسترشد بها جهود التعاون الإنمائي البرتغالية نحو زيادة تركيز المعونة، وترشيد تدفقات المعونة، وتنفيذ نظام إداري يقوم على النتائج، بهدف زيادة فعالية جهود البرتغال في مجال التعاون، وتحسين تأثير مساعداتها الإنمائية. وتمثل مبادئ تملك زمام الأمور والمواءمة والتنسيق والإدارة لأغراض النتائج والمساءلة المتبادلة، مواضيع أساسية في تعريف سياسات التعاون الإنمائي البرتغالية. ومن أمثلة الخيارات السياسية تنمية القدرات والتعاون الثلاثي التي تخدم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتقوم على إجراء حوار منتظم وشفاف مع الشركاء.

## هاء - شراكات المجتمع المدني

١٣ - يعد تقديم الدعم للمجتمع المدني هو أيضاً إحدى أولويات جهود التعاون الإنمائي البرتغالية، حيث إن المجتمع المدني القوي عنصر هام في تعزيز الديمقراطية، وهو اختبار دائم لقدرة المجتمعات على التصدي لمسائل من قبيل الفقر، والمساواة بين الجنسين، والحصول على التعليم دون قيود.

١٤ - والمنظمات غير الحكومية الإنمائية هي شريك ذو أهمية متزايدة داخل المجتمع المدني، ويظهر ذلك من خلال العدد المتزايد من المشاريع التي تنفذها هذه المنظمات، وتشارك وكالة التنمية البرتغالية في تمويلها. وهذه السياسة بإشراك منظمات غير حكومية إنمائية في جهود التعاون الإنمائي جنباً إلى جنب مع الأنشطة الحكومية، يجري تطبيقها بالتعاون الوثيق مع الرابطة الوطنية للمنظمات غير الحكومية الإنمائية، بغية الوفاء بالالتزامات الواردة في إعلان الألفية، وزيادة فعالية المعونة وشفافيتها. وتقدم وكالة التنمية البرتغالية، بالإضافة إلى إتاحة مسارين محددين للمنح من أجل المشاركة في تمويل مشاريع التعاون الإنمائي ومشاريع التثقيف الإنمائي (مع التركيز بشكل خاص على تعزيز الوعي للأهداف الإنمائية للألفية)، دعماً مباشراً

إلى مشاريع تنفذها منظمات غير حكومية إنمائية مدرجة في البرامج الثنائية القائمة مع بلدان شريكة. ويستحق أحد هذه المشاريع إشارة خاصة.

١٥ - فمشروع "الرعاية الصحية للجميع" المقام في سان تومي وبرينسيبي مبادرة متكاملة لتقديم الرعاية الصحية الأساسية والوقائية في جميع أنحاء البلد، يقوم على استراتيجية تركز على احتياجات المجتمع، في سياق إحدى الشراكات المعقودة بين القطاع العام والقطاع الخاص، بين وكالة التنمية البرتغالية ووزارة الصحة في سان تومي وبرينسيبي والمنظمة غير الحكومية الإنمائية البرتغالية *Instituto Marquês de Valle Flôr*. وقد أتاح هذا المشروع تحقيق انجاز كبير بإعلان منظمة الصحة العالمية واليونسيف أن سان تومي وبرينسيبي - التي كانت تحتل المرتبة ١٣١ من بين ١٨٢ بلدا في دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٩ - في سبيلها إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجال الصحة. وقد حقق المشروع ذلك، وهو يزيد أيضاً بشكل ملحوظ من نسبة الأفراد الذين يتاح لهم الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية، بما يشير إلى بلوغ سان تومي وبرينسيبي أعلى المعدلات في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

١٦ - وأخيراً، ما فتئت البرتغال تنشئ أدوات جديدة لتعزيز مشاركة المجتمع المدني وتقوية معرفة عامة الشعب بالتنمية وبالأهداف الإنمائية للألفية. وتجدر الإشارة إلى اثنتين منها. أولاً، إنشاء منتدى التعاون الإنمائي، وهو منبر للمناقشة بشأن مسائل التنمية، يرأسه وزير التنمية ويجتمع كل ستة أشهر. والمشاركون هم من أعضاء المجالس المحلية، والمنظمات غير الحكومية الإنمائية، والنقابات، والشركات التجارية والصناعية التي تتعهد مشاريع في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات، والجامعات والمؤسسات التي تؤدي دوراً رئيسياً في وضع الاستراتيجيات القطاعية للتعاون الإنمائي في البرتغال. وثانياً، ثبت أن مناسبة "أيام التنمية"، وقد بلغت عامها الثالث حدث يؤدي إلى تعزيز الفهم وتطوير الحوار فيما بين الجهات الفاعلة الوطنية المتعددة في مجال التنمية، وبين هذه الجهات وبين أوساط الرأي العام البرتغالي بشأن مسائل التنمية بوجه عام.

## ثانياً - تنفيذ الأهداف والالتزامات الإنمائية المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

### ألف - أوجه التنمية الوطنية

١٧ - تشترك حكومة البرتغال بنشاط في وضع سياسات واستراتيجيات وطنية في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الذي يُنظر إليه كهدف في حد ذاته، وأيضاً كوسيلة وشرط لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية الأخرى.

### المساواة بين الجنسين في إدارة شؤون الدولة

١٨ - ما برحت المساواة بين المرأة والرجل تمثل مبدأً أساسياً من مبادئ دستور جمهورية البرتغال منذ عام ١٩٧٦، مما أدى إلى وضع إطار تشريعي يتسم بالمساواة بقدر كبير. وينص الدستور على تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة بوصف ذلك مهمة أساسية للدولة، التي تضطلع بمسؤولية اعتماد سياسات ومعايير ذات صلة في هذا المجال. وينص الدستور أيضاً على أن القانون يجب أن يعزز جانب المساواة في ممارسة الحقوق المدنية والسياسية وعدم التمييز على أساس نوع الجنس في شغل الوظائف السياسية.

١٩ - وفي الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠، استرشدت سياسة حكومة البرتغال في مجال المساواة بين الجنسين بثلاث خطط وطنية هي: (أ) الخطة الوطنية الثالثة للمساواة: المواطنة ونوع الجنس؛ (ب) الخطة الوطنية الثالثة لمكافحة العنف المتري؛ (ج) الخطة الوطنية الأولى لمكافحة الاتجار بالبشر. وفي عام ٢٠٠٩، اعتُمد كلٌّ من برنامج العمل الوطني للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وخطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

٢٠ - وجرى تعزيز ملموس للميزانية المخصصة للترويج لسياسات المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣، بهدف إتاحة الموارد اللازمة لتنفيذ هذه السياسات، مع تخصيص خط تمويل معين بمبلغ ٨٣ مليون يورو يُوزَّع على ٧ مجالات مختلفة. وتتولى لجنة المواطنة والمساواة بين الجنسين - تحت رئاسة مجلس الوزراء - إدارة العديد من خطوط الدعم التقني والمالي هذه، وجرى تنفيذ ٢٤٨ مشروعاً حتى الوقت الحالي. ومن أمثلة المشاريع ما يلي: (أ) دعم مبادرات المنظمات غير الحكومية وغيرها من منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال المساواة بين الجنسين؛ (ب) التدريب في مجال المساواة بين الجنسين ومنع العنف الجنساني؛ (ج) وضع وتقييم قواعد البيانات، والإرشادات لأغراض التشخيص وبيان الممارسات السليمة؛ (د) إطلاق حملات لزيادة الوعي للمساواة بين الجنسين وتعزيزها،

ولمكافحة العنف الجنساني؛ (هـ) القيام بأنشطة متكاملة لمكافحة العنف المنزلي والاتجار في البشر؛ (و) تعزيز الخطط المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في الإدارات العامة المركزية والمحلية، وفي المؤسسات، ودعم مباشرة المرأة للأعمال الحرة.

٢١ - ويمثل التعميم الفعال للمساواة بين الجنسين وعدم التمييز على جميع مستويات أجهزة الإدارة العامة، التزاماً سياسياً. وبالفعل فإن حكومة البرتغال تعتبر توافر استراتيجية لتحقيق المساواة شرطاً مسبقاً لإرساء قواعد الحكم الرشيد. وقد تمت الموافقة على عدة قرارات اعتمدها مجلس الوزراء في هذا الشأن، مثل القرار ٢٠٠٥/٨٢، الذي ينص على الأخذ بمنظور جنساني في إعداد جميع اللوائح القانونية، والقرار ٢٠٠٦/٦٤، الذي ينص على مراعاة بُعد المساواة بين الجنسين في صياغة اللوائح المعيارية، وفي اللغة المكتوبة والمريئة المستخدمة في أجهزة الإدارة العامة.

٢٢ - ويظهر جلياً الالتزام بتعميم مراعاة المنظور الجنساني وعدم التمييز في جميع أنشطة الحكومة، في اعتماد خطط المساواة، وفي إضفاء الطابع المؤسسي على تعيين استشاريين وأفرقة لشؤون المساواة بين الجنسين في الوزارات، وفي وضع بروتوكولات مع المجالس البلدية على نحو تدريجي. وعلى الصعيد المحلي، أرسى القانون رقم ٢٠٠٦/١١٥ تنظيمًا للشبكات الاجتماعية المحلية، بأن أدخل، للمرة الأولى، بُعداً للمساواة بين الجنسين كأحد العوامل لأغراض التنمية المحلية. ومن أجل ضمان إضفاء الطابع المؤسسي على تعيين استشاريين لشؤون المساواة في جميع المجالس البلدية البالغ عددها ٣٠٨، تنظر حكومة البرتغال في اعتماد تشريع ينص على ترشيح استشاريين لشؤون المساواة بين الجنسين على الصعيد المحلي.

٢٣ - وتنشط البرتغال أيضاً في مجال توليد ونشر بيانات ومعلومات بانتظام، مصنفة بحسب نوع الجنس. وتُنشر الآلية الوطنية للمساواة بين الجنسين مطبوع "المساواة بين الجنسين في البرتغال" كل عامين منذ عام ١٩٨٠، وهو يتضمن بيانات إحصائية مصنفة بحسب نوع الجنس وبحسب تشريعات كل مجال من مجالات السياسات العامة. وفي الوقت ذاته، ما برحت البرتغال تُحسن من المؤشرات الجنسانية وتنشئ أدوات جديدة تتيح الرصد الأوثق والتقييم الفعال للمساواة بين الجنسين، وهي: (أ) قاعدة بيانات جنسانية، يجري استكمالها بصورة منتظمة، معروضة على الموقع الإلكتروني للمكتب الإحصائي الوطني منذ عام ٢٠٠٤؛ (ب) موقع إلكتروني للمساواة، يهدف إلى دعم وتعزيز تنفيذ مراعاة المنظور الجنساني وعدم التمييز على جميع مستويات أجهزة الإدارة العامة، أنشئ في آذار/مارس ٢٠٠٩؛ (ج) مرصد للمسائل الجنسانية، تتولى لجنة المواطنة والمساواة بين الجنسين إنشائه بهدف تحسين درجة الكفاءة في تنفيذ سياسات المساواة بين الجنسين.

٢٤ - والخطة الوطنية الثالثة للمساواة التي سبق ذكرها، هي الأساس التشغيلي لتنفيذ استراتيجية الحكومة لتعميم المساواة بين الجنسين وعدم التمييز على جميع مستويات الإدارة العامة. وتدعو هذه الخطة إلى إدماج البُعد الجنساني في مجالات متنوعة للسياسات العامة، وهي تؤيد اتخاذ إجراءات معيّنة نحو تعزيز المساواة بين الجنسين، من بينها العمل الإيجابي. وبالإضافة إلى هذه التدابير الهيكلية، تشتمل الخطة أيضاً على تدابير وإجراءات تهدف إلى مكافحة أوجه عدم المساواة بين الجنسين، وتعزيز المساواة بين المرأة والرجل في مجالات مختلفة ذات أولوية في السياسات من قبيل التعليم، والبحث والتدريب؛ والاستقلال الاقتصادي؛ والتوفيق بين الحياة المهنية والحياة العائلية الخاصة؛ والاندماج الاجتماعي والتنمية المحلية؛ وشؤون الصحة والبيئة والأرض؛ والرياضة والثقافة. وعلاوة على ذلك، تولي الخطة اهتماماً خاصاً لتعزيز فرص المرأة في الحصول على عمل ومباشرة الأعمال الحرة، كوسيلة لتعزيز استقلالها الاقتصادي. وتلتزم حكومة البرتغال باعتماد خطة رابعة للمساواة، وذلك بعد تقييم الخطة الحالية.

٢٥ - ويمضي التقدم في مجال دخول المرأة في ميدان صنع القرارات السياسية، للأسف، بمعدل أبطأ من المعدل الأمثل، وبخاصة فيما يتعلق بنسبة المقاعد التي تشغلها نساء في البرلمان الوطني وهي كالتالي: ١٧,٤ في المائة من المقاعد في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩؛ و ١٩,٦ في المائة في انتخابات آذار/مارس ٢٠٠٢، و ٢١ في المائة في انتخابات شباط/فبراير ٢٠٠٥. وفيما يتعلق بالمقاعد الحكومية، تضمّنت حكومة البرتغال (الوزراء ووزراء الدولة) نسبة ٩,٤ في المائة من النساء في عام ١٩٩٩، و ١١,٣ في المائة في عام ٢٠٠٥، و ١٨,٢ في المائة في عام ٢٠٠٦. وفي ٢٠ نيسان/أبريل عام ٢٠٠٦، اعتمد البرلمان الوطني قانوناً يحدد نسبة ٣٣,٣ في المائة كحد أدنى لتمثيل كل من الجنسين المرشحين في القوائم الانتخابية لشغل مناصب تُشغَل بالانتخاب، وذلك للبرلمان الوطني، والبرلمان الأوروبي، والمجالس البلدية، مما كان له تأثير بالتالي على النسبة المثوية للأعضاء المنتخبين، مما يمثل وضع عتبة كميّة لتحقيق التكافؤ. وترتبت على هذا القانون آثار في جميع الانتخابات الثلاثة المعقودة في عام ٢٠٠٩ كالتالي: للبرلمان الأوروبي، انتُخبت نسبة ٣٦,٤ في المائة من النساء، مقارنة بـ ٢٥ في المائة في الانتخابات السابقة؛ وللاختبارات الوطنية، انتُخبت نسبة ٢٧,٤ في المائة، مقارنة بـ ٢١ في المائة في ٢٠٠٥، وللمجالس البلدية، انتُخبت نسبة ٢٩ في المائة مقارنة بـ ١٨,٢ في المائة في السابق. وفي عام ٢٠١١، سيجري البرلمان الوطني تقييماً لتأثير هذا القانون في تعزيز المشاركة بين النساء والرجال على قدم المساواة، وسيقوم بتنقيحه إذا لزم الأمر.

## التعليم

٢٦ - تلتزم البرتغال بالعمل من أجل القضاء على التفاوت بين الجنسين في جميع مستويات التعليم. ففي البرتغال، تمثل النساء ٤٧,٩ في المائة الحاصلين من مجموع السكان الحاصلين على تعليم أساسي؛ و ٥٠,٨ في المائة من الحاصلين على تعليم ثانوي؛ و ٦٠,٨ في المائة من السكان الحاصلين على تعليم عال. وغالبية الطلبة المسجلين في التعليم الثانوي (٥٢,٧ في المائة في ٢٠٠٧/٢٠٠٨)، وفي التعليم العالي (٥٣,٤ في المائة بين عام ١٩٩٥/١٩٩٦ وعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩) هم من النساء.

٢٧ - وفي عام ٢٠٠٥، أطلقت حكومة البرتغال مبادرة الفرص الجديدة، التي تهدف إلى مد نطاق مرجعية الحد الأدنى للتدريب إلى ١٢ سنة بالنسبة للشباب والكبار. وتستند الاستراتيجية من وراء هذه المبادرة إلى ركيزتين أساسيتين: 'أ' جعل التعليم المهني خيارا حقيقيا يوفر فرصا جديدة للشباب، و 'ب' رفع المستوى الأساسي لتدريب القوى العاملة، بما يوفر فرصا جديدة للتعلم والتطور. وتسمح مبادرة الفرص الجديدة للكبار بالمرور بعملية اعتراف بالكفاءة الأكاديمية والمهنية والتثبت منها ومنح شهادات بها و/أو بعملية تدريب. ولهذه المبادرة أثر إيجابي على عملية تعليم النساء وتدريبهن حيث إنهن يمثلن نحو ٥٤ في المائة من عدد الأشخاص المسجلين و ٦٥ في المائة من عدد المتدربين في فصول تعليم الكبار والدورات التدريبية.

## العنف الجنساني

٢٨ - تتخذ البرتغال أيضا خطوات هامة باعتماد تدابير سياسية وتشريعية قوية لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف المنزلي. وقد وافقت الحكومة، واطاعة في اعتبارها هذه المشكلة، على الخطة الوطنية الثالثة لمناهضة العنف المنزلي (٢٠٠٧-٢٠١٠)، التي تُشير بوضوح إلى أهمية توحيد السياسات بهدف منع ومكافحة العنف المنزلي. وتعمل الخطة على دمج سياسات منع ومكافحة الظاهرة، باتباع نهج أفقي مع التركيز بشكل خاص على تنظيم حملات للتوعية والإعلام، وتدريب المهنيين وحماية الضحايا، بهدف إعادة إدماجهم في الحياة الاجتماعية.

٢٩ - وثمة تدابير معتمدة لمكافحة هذه المشكلة من بينها: مبادرات التوعية المتواصلة التي تستهدف السكان والموظفين التقنيين الذين يتعاملون مع الضحايا والمعتدين، إلى جانب التدريب المتعدد التخصصات لأولئك المعنيين مباشرة بمساعدة وحماية ضحايا العنف المنزلي، بمن فيهم القضاة وأعضاء النيابة العامة والمحامون والعاملون في مجال القضاء وقوات الأمن واختصاصيو الرعاية الصحية والمرشدون الاجتماعيون، وفرق المأوى وخبراء المنظمات غير

الحكومية. ومنذ عام ٢٠٠٥، يجري إطلاق حملات سنوية لمناهضة العنف ضد المرأة، بما في ذلك حملات إعلامية لمنع العنف بين الشباب، مثل الحملة الخاصة بعلاقات التواعد للتعرف بين الجنسين، وحشد مرشدين اجتماعيين من مجالات الصحة والتعليم والتدخل الاجتماعي. ومن أجل تحسين المعرفة بهذا الظاهرة، فقد قامت لجنة المواطنة والمساواة بين الجنسين بالترويج لإجراء عدة دراسات، بما في ذلك إعداد مسح وطني للعنف الجنساني، نُشر في عام ٢٠٠٩.

٣٠ - ومنذ عام ٢٠٠٠، أصبحت إساءة المعاملة جريمة عامة بحكم القانون، مما يعني أنه بإمكان أي شخص تقديم شكوى وعلى سلطات الشرطة الالتزام بإجراء تحقيق فيها. واعتباراً من أول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، جرت صياغة نموذج إخطار، يمكن من جمع إحصاءات أكثر دقة وتفصيلاً عن العنف المنزلي، ويسمح بإنتاج مؤشرات موثوقة وقابلة للمقارنة دولياً بشأن مدى اتساع هذه الظاهرة وشكل ملامحها. وفي إطار البرنامج المتكامل للعمل الشرطي بالقرب من الأحياء، جرى إنشاء فرق لتقديم الدعم بالقرب من الأحياء وإلى الضحايا، بهدف منع العنف المنزلي، وتقديم الدعم للضحايا والمتابعة بعد وقوع العنف. وللمرة الأولى، صنف القانون الجنائي، الذي نُقح في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، العنف المنزلي على أنه جريمة، أصبحت جريمة مستقلة ومحددة يُعاقب عليها بالسجن لمدة تتراوح بين سنة وخمس سنوات. وفي أيلول/سبتمبر الماضي، اكتمل هذا الإطار القانوني بسن القانون ٢٠٠٩/١١٢ بشأن دفع تعويضات لضحايا جرائم العنف والعنف المنزلي وبسن قانون منفصل بشأن النظام القانوني المطبق لمنع العنف المنزلي وحماية ضحاياه وتقديم المساعدة لهم. وقد كرست الهيئات العامة والمجتمع المدني قدراً كبيراً من الاستثمارات في كمية ونوعية الاستجابات النفسية والاجتماعية: مراكز الأزمات، وخطوط المساعدة في حالات الطوارئ وأماكن الإيواء. وهناك خط اتصال مجاني للمساعدة بشأن معلومات ضحايا العنف المنزلي يعمل بنشاط منذ عام ١٩٩٨، لمد الضحايا بالمعلومات والدعم والمشورة؛ وفي عام ٢٠٠٥ أنشئت شبكة وطنية من مراكز العنف المنزلي لتوفير استجابة متكاملة لحالات العنف المنزلي.

٣١ - وتعمل البرتغال أيضاً على تطوير الجهود لمكافحة الاتجار بالأشخاص ومقاضاة المتاجرين. ففي عام ٢٠٠٧، بدأت البرتغال تنفيذ خطة وطنية متكاملة ومنهجية لمكافحة الاتجار بالبشر (٢٠٠٧-٢٠١٠). والعنصر الهيكلي الرئيسي في هذه الخطة هو التعايش بين نهج قمع الاتجار وتعزيز حقوق الإنسان عن طريق اعتماد استراتيجيات لرفع الوعي وتقديم الدعم للضحايا وتمكينهم وإدماجهم. وفي عام ٢٠٠٨، أنشئ مرصد لمراقبة الاتجار بالأشخاص بهدف جمع وتحليل ونشر بيانات من مختلف المؤسسات العاملة في هذا المجال كجزء من تنفيذ الخطة. وأُجريت دراسة على الصعيد الوطني عن الاتجار بالنساء لغرض

الاستغلال الجنسي في عام ٢٠٠٧ نشرت في عام ٢٠٠٩. كما تحذر الإشارة إلى إنشاء مأوى لضحايا الاتجار وأطفالهم القصر، تديره منظمة غير حكومية بتمويل حكومي، والشروع في حملة وطنية، في عام ٢٠٠٨، لمكافحة الاتجار بالأشخاص مع إصدار منشور طُبع بتسع لغات.

٣٢ - كما جرى تعزيز التدابير لزيادة وعي القضاة وقوات وأجهزة الأمن، وذلك بالتدريب المكثف على طرق إجراء مقابلات مع ضحايا الاتجار، وتوفير الدعم العاطفي لهم، إلى توفير تدريب للمنظمات غير الحكومية، وفنيي خط الاتصال لتقديم المساعدة، والمدعين العامين ووكلاء إنفاذ القانون. وجرت صياغة نموذج لتحديد مواقع ضحايا الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي والتعرف على هويتهم وإدماجهم، يضم جميع قوات الشرطة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة بهدف إنشاء عملية واضحة لمساعدة ضحايا الاتجار بالبشر. ويجري رصد تنفيذ هذه الخطة الوطنية من قبل كيان مستقل سيقوم بإجراء تقييم للأثر. ويُتوقع وضع خطة وطنية ثانية لعام ٢٠١٠.

٣٣ - وقد أدت عملية استعراض القانون الجنائي في عام ٢٠٠٧ إلى إدخال تعديلات كبيرة على التعريف السابق لمفهوم الاتجار بالبشر، بإدراج هذه الجريمة في الفصل المتعلق بجرائم الحرية الشخصية. وقد وردت إشارة صريحة إلى الأطفال كضحايا لهذه الجرائم، فضلا عن الاتجار لأغراض التبي. ويعاقب هذا القانون أولئك الذين يستغلون، عن علم، ضحايا الاتجار لأغراض جنسية، كما يُجرّم حجب وإخفاء وتدمير وثائق الهوية أو وثائق السفر، بما في ذلك فرض تدابير عقابية على الكيانات الجماعية.

٣٤ - وأخيرا، ففي عام ٢٠٠٩، أطلق برنامج عمل وطني للقضاء على عمليات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ضمن إطار الخطة الوطنية الثالثة لتحقيق المساواة. وقد اضطلع فريق عمل، يضم أجهزة الإدارة العامة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية، بصياغة هذا البرنامج الذي ثبت أنه أداة قوية، ليس فقط من أجل تعزيز حقوق الإنسان والحقوق الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات اللواتي تقع عليهن تلك الممارسات أو اللواتي يتعرضن لخطر الخضوع لعمليات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، بل أيضا كأداة لتعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف الجنساني. ويدور هذا البرنامج حول مجالات الوقاية وتقديم الدعم للضحايا وإدماجهم، والتدريب، والبحوث الأكاديمية والدعوة، ويعمل على تعزيز آليات زيادة الوعي من أجل تحسين الفهم العام للسكان فيما يتعلق بالآثار المادية والنفسية والاجتماعية لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، بهدف التشجيع على عدم فعل ذلك. ويتضمن القانون الجنائي حكما يتعلق بمسألة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث بتجريمه

الاعتداء على جسد شخص آخر أو صحته باعتباره اعتداء يعيق قدرة الشخص على الإشباع الجنسي.

### شراكات من أجل المساواة

٣٥ - تشمل التطورات الأخرى الجديرة بالذكر في مجال المساواة بين الجنسين ما يلي: الاستراتيجية الوطنية للتعليم من أجل التنمية (٢٠١٠-٢٠١٥)، التي أعدها شركاء من أجهزة الإدارة العامة والمجتمع المدني واعتمدت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وتستجيب للشواغل الجنسية وتدخل ضمن مبادئها الرئيسية مكافحة القبولية النمطية للجنسين؛ ووضع خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن "المرأة والسلام والأمن (٢٠٠٩-٢٠١٣)"، الذي أُخذ في آب/أغسطس ٢٠٠٩. وكان فريق عامل مشترك بين الوزارات قد أعد هذه الخطة وأطلق حملة مشاورات عامة مع أجهزة الإدارة العامة، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، ومراكز البحوث وغيرها من أصحاب المصالح المعنية، وقام بوضع آليات لتنفيذ الأنشطة والتدابير المحددة لإنجاز الأهداف الاستراتيجية الرئيسية الخمسة للخطة ومتابعتها وتقييمها. وتُعد زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية ودوائر صنع القرار، والتدريب على المساواة بين الجنسين والعنف الجنساني ونشر المعرفة بشأن المرأة والسلام والأمن، بعضاً من الأهداف الرئيسية للخطة.

٣٦ - وأخيراً، استضافت البرتغال المؤتمر الوزاري الثاني المعني بالمساواة بين الجنسين التابع لمجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، في الأسبوع الأول من أيار/مايو ٢٠١٠. وكان الهدف الرئيسي لهذا المؤتمر هو تعزيز وتوطيد جدول أعمال المساواة بين الجنسين في مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، عن طريق مواصلة بذل الجهود من أجل إحراز تقدم لوضع خطة عمل استراتيجية للمساواة بين الجنسين في هذه المجموعة، واعتماد تشريعات المساواة بين الجنسين في الدول الأعضاء في المجموعة.

### باء - المساواة بين الجنسين في مجال التعاون الإنمائي

٣٧ - يشكل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هدفاً ومبدأً توجيهياً للاستراتيجيات الإنمائية البرتغالية. وإننا ندرك أن التقدم في جميع الأهداف الإنمائية الأخرى لا يمكن أن يتحقق دون استثمار جدي في تمكين المرأة. ومن هذا المنطلق، ما فتئت البرتغال تضع نهجاً يتضمن ما يلي: (أ) تعزيز المساواة بين الجنسين في الحوار السياسي مع الحكومات الشريكة؛ (ب) اتباع نهج ثنائي المسار يتألف من منجزات مستهدفة في الميدان الجنساني في البرامج والمشاريع الثنائية وتدابير خاصة مؤقتة. وتعطى الأولوية لتعزيز دور المرأة الاجتماعي،

ومشاركتها على قدم المساواة مع الرجل في اتخاذ القرارات السياسية وتحقيق الأمن الاقتصادي، بالتركيز على إمكانية الحصول على الماء وخدمات الصرف الصحي والأمن الغذائي والفرص الاقتصادية والوصول إلى الأسواق المالية. كما يولى اهتمام خاص لآثار تغير المناخ المحددة في حياة النساء، فضلا عن تعزيز صحتهن الجنسية والإنجابية وحقوقهن وتعليمهن.

٣٨ - وتخضع استراتيجية التعاون الإنمائي الوطنية، التي وُضعت باعتبارها مبدأ توجيهيا قطاعيا، للتنقيح من أجل تدارك عدم إعطاء الأولوية لهذا البعد في السابق، وعدم وجود خبرة واسعة النطاق في الشؤون الجنسانية في ميدان التنمية الوطنية. وفي هذا السياق، وإلى جانب التطورات الوطنية ذات الصلة التي شهدتها السنوات الخمس الماضية، ما برحت البرتغال ملتزمة التزاما قويا بتعزيز تنسيق الجهود ومواءمتها بغية زيادة الفعالية والتأثير في الحوار السياسي مع البلدان الشريكة بشأن المساواة بين الجنسين، ولا سيما في صياغة برامج التعاون الإرشادية الثنائية ومتابعتها.

٣٩ - وفيما يتعلق بالمنجزات المستهدفة في الميدان الجنساني على صعيد البرامج والمشاريع الثنائية، نُفذت بنجاح مبادرات شتى في قطاعات رئيسية من قبيل الصحة أو التعليم أو التنمية الاجتماعية أو المجتمعية.

٤٠ - ففي قطاع الصحة، تتوخى جميع المشاريع عموما، مثل المشروع الذي سبقت الإشارة إليه في سان تومي وبرينسيبي، اتخاذ إجراءات موحدة للتدخل في مجال رعاية صحة الأم والطفل. وينبغي تسليط الضوء على تدريب الممرضات والقابلات المسؤولات عن معظم خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، حيث تنفذ برامج تدريبية في غينيا - بيساو (منطقة بولاما) وأنغولا (منطقة كاخيطو). كما تتضمن المشاريع الاجتماعية المجتمعية إجراءات في مجال الصحة (الأمراض السارية والصحة الجنسية والإنجابية والتغذية) وإجراءات محددة في مجالي محو أمية الكبار وبناء القدرات، موجهة أساسا للنساء. وتشكل المشاريع المنفذة في شمال موزامبيق ("برنامج الدعم الريفي الساحلي في كابو ديلغادو")، أو في الأحياء الفقيرة في لواند أو في كينارا - غينيا - بيساو، أمثلة على هذه العملية المتعلقة بإعطاء الأولوية للمسألة. كما تنفذ استراتيجية التعاون الإنمائي البرتغالي مشاريع تهدف إلى تحسين تقديم خدمات الرعاية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، من قبيل بناء وحدة للرعاية الصحية الأساسية في نوبويا - ماراكويني (موزامبيق)، ووضع استراتيجية لنظام متكامل لرعاية صحة الأم والطفل في مناطق نموذجية في أنغولا ومكافحة سوء التغذية لدى الحوامل والأطفال من خلال إنتاج وتسويق مادة متعددة الفيتامينات مصنوعة من محتويات تُنتج محليا

في ثماني مناطق في غينيا - بيساو. وثمة مشروع يكتسي أهمية كبيرة يتعلق بتعزيز ١٢ وحدة لتقديم الرعاية الطارئة للوالدات لدى الوضع وللمواليد في منطقتي أويو وغابو في غينيا - بيساو، في إطار شراكة بين استراتيجية التعاون الإنمائي البرتغالي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وشبكة التلفزيون البرتغالية.

٤١ - أما في قطاع التعليم، فيمكن تسليط الضوء على عدة إجراءات مخصصة لتعزيز حصول النساء والفتيات على التعليم الجيد، انطلاقاً من تنمية القدرات إلى تقوية الهياكل الأساسية. ومن الأمثلة ذات الصلة مشروع "بامبارام دي ميندجر" (Bambarang di Mindjer) (غينيا - بيساو)، الرامي إلى تأهيل النساء والتأهيل المهني للمعلمين العاملين في مرحلة الطفولة المبكرة، وبناء مدرسة ابتدائية خاصة بالفتيات حصراً في فلسطين، والتمويل السنوي للمنح الدراسية للشابات اللاتي يتابعن دراستهن الجامعية في الجامعات المحلية في موزامبيق. وعلاوة على ذلك، ففيما يتعلق بالهياكل الأساسية الاجتماعية، تلقت عدة مراكز اجتماعية الدعم في اتخاذ إجراءات ملموسة تهدف إلى مساندة النساء، ولا سيما توفير رياض الأطفال في المجتمعات المحلية ليتسنى للأمهات العمل، على غرار مركز الرعاية النهارية Mães de Mavalane في موزامبيق، ومدرسة Nguita Lelo في لواندا.

٤٢ - وأما في القطاع الاقتصادي، فتسهر البرتغال على إعداد مشاريع تدعم منظمات المجتمع المحلي من قبيل المنظمات الموجودة في تيتي وفولاكوندا في غينيا - بيساو، حيث يقدم التدريب للمقاولات على الاضطلاع بأنشطة مدرة للدخل. ويُتوخى اتخاذ إجراءات لدعم توسيع نطاق فرص المقاولات للنساء ومشاركتهم، مما يتيح الظروف المواتية للنساء لإدارة أعمالهن في إطار الاستقلالية المالية والتقنية. وفي سياق مجموعة التعاون الإنمائي لتييمور الشرقية، تلقت رابطة الحرفيات الدعم في إقامة أربعة أكشاك على مقربة من الشاطئ، وفتح دكان للحرف اليدوية ومطعم ومرفق لتعليم فنون الطبخ. وفي أنغولا (لواندا)، وغينيا - بيساو، والرأس الأخضر (غابو، وبافاتا، وسانتياغو، وسانتو أنتاو، وساو فيسنتي)، نُفذت برامج تتعلق بالالتحاق المتناهي الصغر تهدف إلى الحد من آثار فقر النساء ضمن أضعف المجتمعات المحلية في المناطق الريفية والحضرية.

٤٣ - وتقدم البرتغال الدعم أيضاً لتعزيز تطوير قدرات الوزارات التنفيذية المسؤولة عن المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، مثل الوزارة المعنية بالمرأة والعمل الاجتماعي في موزامبيق أو الوزارة المعنية بالشؤون الاجتماعية وإعادة الإدماج الاجتماعي في أنغولا. كما يشكل منع العنف ضد المرأة ومكافحة الاتجار بالأشخاص فضلاً عن تعزيز السلام والأمن مجالات تدخل ذات صلة. وفي هذا السياق، أُلحظ المكتب المركزي لضحايا العنف في

مابوتو وأُحرِيت برامج تتعلق بتدريب قوات الشرطة. وفي أنغولا، قُدم التدريب وتدريب المدربين في مجالات حماية الضحايا ومكافحة الاتجار بالأشخاص وحقوق اللجوء، ووُفِر الدعم في مدينة لوبيتو لمركز Renascence الاجتماعي، مما أسهم في إدراج نحو ١٥٠٠ من النساء والأطفال المتضررين من ظاهرة بغاء الشوارع، وعزز إعادة إدماجهم في نسيج المجتمع.

٤٤ - وأخيراً، ففيمما يتعلق بالتوعية في البرتغال والبلدان الشريكة، ينبغي الإشارة إلى مشروع ”النساء في الشمال والجنوب“، الرامي إلى زيادة اهتمام المجتمع بدور المرأة ومساهمتها في التنمية المحلية والعالمية.

### ثالثاً - الاستنتاجات والتوقعات المستقبلية

٤٥ - لما كانت الجهود الدولية توجه السياسات الإنمائية الوطنية نحو الحد من الفقر على الصعيد العالمي، جعلت البرتغال مساعي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في صميم استراتيجيتها الإنمائية. وقد حدثت تطورات هامة في مجال اتساق السياسات وفعالية المعونة، وكذلك في توطيد الشراكات مع المجتمع المدني.

٤٦ - وتقر حكومة البرتغال بأنها تواجه حالياً صعوبات في الامتثال للأهداف الكمية المحددة دولياً فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، من جراء القيود المالية والاقتصادية الحالية، غير أنها ملتزمة التزاماً قوياً بزيادة تلك المساعدة تدريجياً. وعلاوة على ذلك، فقد دفعتنا أوجه القصور المالي إلى زيادة الاهتمام والالتزام بنوعية المعونة المقدمة وفعاليتها، ونعتقد أن تقدماً هاماً للغاية قد أُحرز في هذا الصدد.

٤٧ - وتعمل حكومة البرتغال بنشاط على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الصعيد الوطني وفي استراتيجياتها في مجال التعاون الإنمائي. وقد تحققت إنجازات هامة للغاية في مجالات السياسة والتشريعات والتنفيذ على الصعيد الوطني، أدت إلى تغييرات سياسية في الحكومة، واستثمارات كبيرة في الموارد المالية والبشرية، واعتماد وثائق قانونية غير مسبوقة وخمس خطط عمل وطنية ذات آثار جوهرية في المساواة بين الجنسين. واتخذت تدابير هامة فيما يخص التوعية والتدريب والتثقيف بشأن المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، أضحت بدورها تؤثر تأثيراً هاماً، وما فتئت البرتغال تعمل على نحو متزايد بشأن هذه المسائل مع سكانها الشباب، وتبادل المعارف مع صناع القرار في المستقبل وتقدم المعلومات لهم.

٤٨ - أما في ميدان التعاون الإنمائي، فإن البرتغال تعتقد اعتقاداً قوياً أن التقدم في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لن يتسنى دون استثمار جدي في تمكين المرأة. ولهذا السبب، ثمة عدة مبادرات ملموسة تتعلق بالمساواة بين الجنسين يجري الترويج لها في القطاعات

الرئيسية ضمن التعاون الإنمائي، مثل الصحة والتعليم والتمكين الاقتصادي. ورغم ذلك، تدرك البرتغال أن هناك حاجة إلى إحراز مزيد من التقدم من أجل تدعيم هذا النهج، وهي تعمل الآن على تنقيح استراتيجية التعاون الإنمائي الوطني بشأن المسائل الجنسانية وتركز بقدر أكبر على هذه المسألة في الحوار السياسي مع البلدان الشريكة.

٤٩ - وأخيراً، تعتقد البرتغال أن إجراءات التدخل الناجحة يجب أن تستند إلى مبدئي تملك زمام الأمور والشراكة، وأن علينا التحلي بالمرونة دون إغفال الأهداف النهائية. والحوار والعمل المشترك بين العناصر الفاعلة الاجتماعية والسياسية ذات الصلة أساسيان للترويج للسياسات والتدابير الملائمة من أجل التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه المساواة بين الجنسين والاستراتيجيات الإنمائية.